بيان صحفي

Ontario

وزارة
العدل

للنشر العاجل
26 أبريل 2006

حكومة ماكجينتي تعزز
آليات حماية حقوق الإنسان في أونتاريو

تشريع من شأنه تحديث نظام حقوق الإنسان، من أجل الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين

تورونتو — أعلن اليوم المدعي العام مايكل براينت أن ماكجينتي تقدمت بتشريع من شأنه أن يؤدي، حال الموافقة عليه، إلى تحسين وتعزيز وتفعيل وتطوير وتنفيذ حقوق الإنسان على أرض الواقع.

وأضاف براينت "إن حكومتنا ملتزمة بالارتقاء بحقوق الإنسان، ومحاربة التمييز، وحماية الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر". وأضاف قائلاً: "إن تحديث لجنة حقوق الإنسان في أونتاريو سيجعل منها نصيراً أقوى لحقوق الإنسان، ويجعلها تولي مزيداً من التركيز على منع التمييز، بينما ستمنح محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو صلاحيات أكبر من أجل حل النزاعات بين الأفراد بصورة عادلة، وسريعة، وفعالة".

وبموجب قانون تعديل قانون حقوق الإنسان، لعام 2006، الذي تم اقتراحه، سيتم تحسين نظام حقوق الإنسان في أونتاريو من خلال ما يلي:

- تعزيز دور لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان (OHRC) في منع التمييز من خلال تركيز عملها على التدابير الاستباقية مثل توعية الجماهير، والدعوة العامة، والترويج، والأبحاث والتحليلات.

- إتاحة الفرصة لرفع دعاوى التمييز مباشرة أمام محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو (HRTO) والعمل على حلها بسرعة وكفاءة من خلال التوسط من أجل المصالحة، وإصدار الأحكام القضائية، وتطبيقها.

- استحداث مركز دعم قانوني لحقوق الإنسان يعمل على توفير المعلومات، والدعم، والمشورة، والمساعدة، والتمثيل القانوني لأولئك الذين يسعون إلى الحصول على تعويضات أمام المحكمة.

- إنشاء أمانتين جديدتين في لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان؛ أمانة لمناهضة التمييز العنصري، وأمانة لحقوق المعاقين.

وتقول باربارا هول رئيسة مفوضي لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان "ستواصل اللجنة عملها مع الحكومة من أجل بناء نظام محدث لحقوق الإنسان يحافظ على وضع أونتاريو الرائد في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي".

ويضيف مايكل جوتهيل، رئيس محكمة حقوق الإنسان في أونتاريو "سيصبح في مقدور مواطني أونتاريو، في ظل هذا التشريع، التوصل إلى حل يتميز بالسرعة، والكفاءة، والفاعلية، لشكاواهم المتعلقة بحقوق الإنسان". "وأتطلع للعمل مع الحكومة على تطبيق ذلك التشريع".

ويقول روث كاري المدير التنفيذي لمركز المساعدة القانونية لمرضى فيروس ومرض الإيدز (أونتاريو): "أحيّي المدعي العام على التشريع الذي تقدم به لإصلاح نظام حقوق الإنسان. فلطالما طالبت مجموعات حقوق الإنسان والجماعات المجتمعية بذلك الأمر منذ سنوات عديدة. ومن جانبنا، نرحب بالتزام الحكومة بحقوق الإنسان".

ويقول براينت مردفاً، "نحن الآن نتجاوب مع نداءات انطلقت على مدى عقد من الزمان منادية بتغيير نظام حقوق الإنسان لدينا". "من شأن هذا القانون أن يضمن قيام النظام بتحسين الخدمات المقدمة للجماهير والنهوض بحقوق الإنسان في الإقليم".

- 30 -

جهات الاتصال:

جريج كروني "Greg Crone"
مكتب الوزير
(416) 326-1785

بريندان كرولي "Brendan Crawley"
فرع الاتصالات
(416) 326-2210

متوفر باللغة الفرنسية

www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca

هذا المستند متوفر في 14 لغة على العنوان www.attorneygeneral.jus.gov.on.ca

الاستعلامات العامة عبر الهاتف: 416-326-2220 أو 1-800-518-7901

يمكن لضعاف البصر الاتصال بأرقام الهواتف المذكورة أعلاه
للاستماع إلى نص هذا المستند.

يتوفر هذا المستند بطريقة برايل عند الطلب.

الهاتف النصي: 416-326-4012